

تقرير إستراتيجي

مسارات العمل الوطني

ما بعد الانتخابات الإسرائيلية

ملخص

أيار/مايو 2015

يتضمن هذا الملخص أبرز استنتاجات وتوصيات التقرير الإستراتيجي الذي أعده المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) تحت عنوان "مسارات العمل الوطني ما بعد الانتخابات الإسرائيلية"، في ضوء مخرجات سلسلة من اللقاءات والورشات الحوارية في عدد من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشباب، حول المخاطر والتحديات والفرص التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وبالإستفادة من الملاحظات والاقتراحات التي طرحت خلال اجتماع لمنتدى التفكير الإستراتيجي الفلسطيني الذي شكله مركز مسارات.

يتناول التقرير مسارات العمل الوطني التي تشكل على المدى المتوسط محاور الخيار الأكثر قدرة على الوصول إلى نقطة تحول إستراتيجي في الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، في ضوء تحديات ما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ومستوى تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلال في الضفة الغربية، وتفجر العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في أراضي 48، والسيناريوهات المحتملة ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وانكشاف التجمعات الفلسطينية في عدة بلدان على مخاطر وجودية في ظل المتغيرات الإقليمية.

ويستند إلى تحليل السياق العام الذي أفضى إلى وصول الفلسطينيين إلى النقطة التي يقفون فيها اليوم، ويركز على أهداف الخيار الإستراتيجي المفضل فلسطينياً، مع اقتراح المسارات والمتطلبات الأكثر جدوى للوصول إليها. ومن شأن تبني رزمة مترابطة ومتداخلة من السياسات وأساليب العمل ووسائل التنفيذ الخاصة بكل من هذه المسارات ضمن خطة إستراتيجية متكاملة أن يحقق ما يأتي:

أولاً. أن يكفل تكامل وفعالية عملية إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني انطلاقاً من خطة متكاملة، تربط ما بين المكتسبات التي حققها نضال الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية الإستراتيجية والأهداف الفرعية المتعلقة بكل من مسارات العمل الوطني. وهذه الخطة، على الرغم من تداخل بعض سياساتها بين القديم والجديد بفعل ثقل ما ترتب على المسار السابق، إلا أنها في المحصلة تنتمي إلى إستراتيجيات التغيير التي تنطلق من الاعتراف بالأمر الواقع وقيوده الثقيلة باتجاه تغييره، وليس التسليم به أو التكيف مع نتائجه.

ثانياً. أن يبلور رداً فلسطينياً عملياً قادراً على صد وإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وأن يوجه لها رسالة واضحة بخصوص الكلفة الباهظة لاستمرارها في التناكر للحقوق الفلسطينية، وعزم الفلسطينيين على إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني عملياً وليس لفظياً، إلى جانب إعادة بناء وتطوير الخطاب الفلسطيني القائم على الجمع ما بين الحزم في التمسك بالحقوق الفلسطينية والجانب الأخلاقي في الكفاح التحرري الفلسطيني، في مواجهة خطاب "الدولة اليهودية" والانتزاح نحو مزيد من التطرف والعنصرية في أوساط الرأي العام اليهودي في إسرائيل.

ثالثاً. أن يعيد تشكيل الخطاب الفلسطيني الموجه للأطراف الإقليمية والدولية بعيداً عن التهديد اللفظي، وبالاستناد إلى خطوات فعلية، بما يوضح أن الفلسطينيين موحدون في تصميمهم على تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، ولن يقبلوا أبداً بأي بدائل تنتقص من حقوقهم، وبما يترتب على ذلك من تحميل الأمم المتحدة ودول العالم مسؤولياتها في التعامل مع إسرائيل وفق قواعد القانون الدولي.

رابعاً. أن يمكن الفلسطينيين من إعادة انتزاع زمام المبادرة في سياق عملية تراكمية لتحويل التحديات إلى فرص، من خلال التركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى السائد.

إن الحاجة إلى تبني وتنفيذ خطة وطنية لمسارات متناسقة ومترابطة في سياق إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي لم تعد موضع جدل فلسطيني مع اتضاح الاتجاهات الرئيسية للرؤية الإستراتيجية التي يتبناها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، منذ إعلان فشل وزير الخارجية الأميركي جون كيري بالتوصل إلى اتفاق شامل أو اتفاق إطار أو حتى اتفاق لاستئناف المفاوضات، وفي ظل تصعيد سياسات العدوان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفشي التطرف والعنصرية والفاشية في إسرائيل كما ظهر خلال الانتخابات الإسرائيلية.

لقد شكلت هذه الرؤية الإستراتيجية لنتنياهو وشركائه البوصلة الموجهة لרزمة من السياسات والإجراءات التصعيدية في الضفة الغربية، وبخاصة في مدينة القدس، ما قبل العدوان على قطاع غزة، وبخاصة مع إقرار مجموعة من القوانين العنصرية التي توجت بإعداد مسودة لما يسمى "قانون القومية"، فضلا عن إعلان نتنياهو السافر بينما كان في طريقه للفوز بولاية رابعة في رئاسة الحكومة الإسرائيلية عن موت ما يسمى "حل الدولتين".

جاء التصعيد الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وتفجر العنصرية ضد فلسطينيي أراضي 48، والانزياح نحو مزيد من التطرف اليميني والأيدولوجي في أوساط الجمهور الإسرائيلي، بالتزامن مع متغيرات وصراعات إقليمية دفعت الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى الورا، مع الانشغال بالتطورات في مصر منذ سقوط حكم الإخوان المسلمين وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر، التي يكن نظامها الجديد العداء لحركة حماس بوصفها امتدادا لجماعة الإخوان، ومع صعود "داعش"، وصولا إلى تشكيل تحالف دولي لمواجهتها، وآخر لتنفيذ "عاصفة الحزم" في اليمن.

مع ذلك، فإن التقرير يستنتج من تحليله للسياق الإسرائيلي، أن تصعيد سياسات العدوان والاستيطان والتهويد والعنصرية لم يكن نتيجة لهذه التطورات، بل ترجمة لمحاولة توظيفها للتعجيل في تنفيذ خطة معدة سلفا لتحقيق أهداف بات يطلق عليها البعض "رؤية نتنياهو" لإدارة الصراع مع الفلسطينيين ضمن "أفق سياسي جديد"، يقوم على أساس تحالف معلن أو مضمّر مع بعض دول الإقليم على قاعدة مواجهة خطر إيران والقوى الإرهابية والمتطرفة التي تنتشر خلف الإسلام.

ونقتضي مآلات هذه الرؤية إحكام سيطرة النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري على مجمل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، وفق منظومات سيطرة يتم إنتاجها حسب خصائص كل من تجمعات الفلسطينيين في هذه المنطقة، بما فيها المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ما يعني إعادة فرض ترتيبات جديدة لدور ووظائف هذه السلطة في إطار حكم ذاتي مقلص.

السيناريوهات المحتملة

يركز التقرير على الأهداف الإسرائيلية من وراء التصعيد، ويحاجج بأن تقادي العدوان على القطاع لم يكن أمراً مرجحاً، وإن كان لأداء فلسطيني موحد وفعال ومبادر أن يؤثر في مسار العدوان، وكذلك في نتائجه، وتوظيف الصمود والمقاومة لتوفير متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة، بالاستناد إلى مسارات للعمل الوطني تساعد الفلسطينيين على استعادة زمام المبادرة لإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وتعزيز متطلبات تنفيذ أهداف الخيار الفلسطيني المفضل في المرحلة الراهنة، استناداً إلى تحليل التوزيع النسبي للقوة، وذلك في ضوء السيناريوهات الأربعة الآتية:

أولاً. سيناريو إدارة الصراع، الذي ينطلق من استعادة إسرائيل من ميزات الوضع القائم باتجاه توفير مقومات تنفيذ رؤية نتياهو. لذلك يرجح أن يكون السيناريو المفضل للحكومة الإسرائيلية الجديدة. ولا يستبعد هذا السيناريو إمكانية الضغط لاستئناف المفاوضات الثنائية، بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية، ضمن مقاربة هدفها ملء الفراغ وقطع الطريق على تطور مواجهة فلسطينية إسرائيلية.

في نهاية المطاف، فإن احتواء الصراع عبر عملية تفاوضية زائفة لا يختلف كثيراً من حيث نتائجه عن الهدف الإسرائيلي الساعي لإدارة الصراع، بل وسيتم توظيف المفاوضات كوسيلة لتحقيق أحد الأهداف الآتية: محاولة تكريس الانفصال عن "السكان" الفلسطينيين في الضفة الغربية في معازل غير مترابطة، سواء بالاتفاق معهم أو دون اتفاق؛ ومحاولة إدماج قطاع غزة ضمن الإستراتيجية المطبقة في الضفة الغربية؛ أو إدماج القطاع ضمن إستراتيجية تقاسم وظيفي تجمع ما بين صيغة كل من "المركز والأطراف" في إدارة الانقسام، حتى ولو تحت مظلة حكومة واحدة شكلية.

ثانياً. سيناريو فرض تسويات منقوصة، ويشمل عدة احتمالات وإن كانت غير مرجحة في المدى المنظور، من بينها تدخل دولي عبر مجلس الأمن تحت شعار "إنقاذ حل الدولتين" لفرض تسوية تجحف بحقوق الفلسطينيين.

كما قد يشمل إمكانية فرض إقامة "دولة مؤقتة" في معازل الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء باتفاق مع الفلسطينيين أو كنتيجة لخطوات إسرائيلية أحادية، أو إمكانية إقامة "دولة مؤقتة" على مقاس قطاع غزة، سواء عبر تكريس انفصاله التام عن باقي الوطن الفلسطيني، أو تقديم إجراءات للتوصل إلى "هدنة طويلة" عبر مفاوضات غير مباشرة مع "حماس"، تشمل رفع الحصار وإقامة ميناء ومطار وغيرها من مظاهر السيادة الزائفة بمعزل عن إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية.

ثالثاً. سيناريو تأزيم الصراع، ويبدو أقرب إلى وسائل العمل أكثر من كونه خياراً إستراتيجياً، إلا أنه قد يتحول إلى مقارنة تتبناها القيادة الفلسطينية، إما بسبب دينامية سياسات التصعيد الإسرائيلية، وإما لتحقيق أهداف تكتيكية، من بينها تحسين شروط استئناف المفاوضات، أو بقاء الوضع القائم على حاله.

مع ذلك، لا يمكن الحكم باستبعاد تطبيق هذه المقاربة بشكل مدروس ومتدرج، من حيث منسوب تأزيم الصراع وأهدافه ومتطلباته ووسائل العمل وكلفة كل خطوة تتخذ في ظل ميزان القوى السائد، شريطة عدم استخدامها كخطوة تكتيكية لإعادة استنساخ المسار السابق، وأن تشكل أحد مكونات خيار أشمل يتضمن مسارات العمل الوطني على المديين القصير والمتوسط.

رابعاً. سيناريو تفجر الصراع، كنتيجة لتطور منسوب الصراع، سياسياً وديبلوماسية وميدانياً، في كل من سيناريو إدارة الصراع المرغوب إسرائيلياً، أو سيناريو التأزيم المرغوب فلسطينياً، إذ يسعى كل من هذين السيناريوهين لإحباط أهداف السيناريو الآخر. الأمر الذي قد تترتب عليه مواجهة سياسية وميدانية مع

إسرائيل تنذر بإمكانية تفجير الصراع بدلا من إدارته تبعا لمستوى التصعيد في سياسات تعميق الاحتلال والاستيطان والعدوان والاعتداءات على المقدسات، وتقليص صلاحيات السلطة الفلسطينية.

الخيار الإستراتيجي المفضل

يلاحظ التقرير وجود مؤشرات أولية على ممارسة القيادة الفلسطينية أشكالا من تأزيم الصراع وفق مستويات محدودة، منها الحراك السياسي الراهن على المستوى الدولي. غير أن التركيز على تأزيم الصراع بالاستناد إلى هذا الحراك؛ لا يبدو قادرا على تشكيل حالة ردع بوسعها لجم الانفلات المتوقع في سياسة التصعيد الإسرائيلي على الأرض، ويبقى محكوما على الأرجح بسقف الرهان على إدخال تعديلات على المسار السابق ذاته، وبخاصة إمكانية تحسين شروط العودة للمفاوضات الثنائية.

لذلك، فإن مقارنة التأزيم ينبغي أن تخدم تحقيق أهداف الخيار الفلسطيني المفضل القائم على تبني خطة عمل على المديين القصير والمتوسط، تشتمل على رزمة مسارات للعمل الوطني، تتضمن الأتي:

1) إعادة بناء الوحدة الوطنية من خلال استكمال تطبيق سائر استحقاقات المصالحة الوطنية، والتوافق على ركائز للمصلحة الوطنية العليا (ميثاق وطني) وأسس للشراكة السياسية الديمقراطية، واحترام قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص ومكافحة الفساد والتهرل والمحسوبية، بما يكفل التوصل إلى "مصالحة أو تسوية تاريخية" بين مختلف التيارات تحافظ على صيغة الائتلاف الجبهوي على مستوى كل من المنظمة والسلطة، مع دراسة هدف ووظيفة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سياق إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وليس إعادة إسباغ الشرعية على الوضع القائم.

يتطلب ذلك العمل أيضا على إعادة بناء التمثيل الوطني وتجديد القيادة والهياكل المؤسسية عبر انتخابات للمجلس الوطني حيث أمكن، والاحتكام إلى مبدأ "الديمقراطية التوافقية" حيث يتعذر ذلك، وإيجاد آليات تكفل إشراك الفلسطينيين في أراضي 48 في عملية صنع القرار الوطني، إلى جانب الشروع الفوري في إعادة بناء وتوحيد وتفصيل الأطر والمؤسسات ذات المستويات التمثيلية المختلفة، عبر اعتماد مبدأ الانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، بما يشمل إعادة بناء التمثيل القطاعي والمهني من خلال الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، والتمثيل المحلي عبر المجالس المحلية والبلديات واللجان الشعبية في المخيمات.

(2) **إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها**، بما يراعي التباينات بين واقع كل من الضفة والقطاع، ومراجعة مسيرة أوسلو والتجارب الفلسطينية واستخلاص الدروس والعبر، والتحرر التدريجي من الالتزامات والقيود التي فرضها هذا الاتفاق.

يشير التقرير فيما يتعلق بالمسارين الأول والثاني أعلاه إلى أنه سبق أن أصدر مركز مسارات عددا من الوثائق التي تتضمن تصورات وآليات تتعلق بإعادة بناء مؤسسات المنظمة، وكيفية تذليل العقبات أمام النائم الإطار القيادي المؤقت للمنظمة وضمان انتظام اجتماعاته، ومفهوم "المصالحة التاريخية" ومتطلبات نجاحها، وإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وإعادة بناء وتوحيد ودمج المؤسسات الأمنية، وكذلك إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وكيفية التعامل مع الانتخابات و"الديمقراطية التوافقية" في الشرط الفلسطيني الخاص.

(3) **تدويل الصراع عبر إعادة تفعيل البعد الدولي** الذي كان دائم الحضور في الصراع، وإعادة الاعتبار لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كأساس لحل القضية الفلسطينية، ومطالبة دول العالم باحترام التزاماتها وفق ذلك في التعامل مع إسرائيل.

يقتضي ذلك رفض العودة إلى إطار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية منفردة، والرد على الضغوط لاستئنافها بطرح مقارنة جديدة للمفاوضات طالما بقي "حل الدولتين" مطروحا على أجندة الحراك السياسي الدولي، تنطلق من عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات في إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف تنفيذ هذه القرارات لا المساومة على مضمونها، ولا التفاوض حولها، بما يكفل تحقيق الأهداف الوطنية في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على جميع الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس، وممارسة اللاجئين حق العودة إلى الديار التي هجروا منها مع التعويض وفق القرار رقم 194.

(4) استنهاض وتفعيل المقاومة الوطنية ضد الاحتلال والاستيطان، ودعم وتطوير حركة المقاطعة، على أساس اعتبار المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المقاومة المسلحة، حقا طبيعيا للشعب الفلسطيني يكفله القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، على أن يتم التوافق على أشكال المقاومة وتوقيت ممارستها بما يخدم الأهداف الوطنية ويراعي خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

(5) مواصلة العمل على رفع الحصار الجائر عن قطاع غزة، وفتح المعابر، والتعجيل في عملية الإعمار، ومعالجة المشاكل التي سببها العدوان، والتمسك بالمطالب الفلسطينية العادلة في أي مفاوضات "تهدئة" ضمن صيغة الوفد الموحد، وعلى قاعدة العمل الجاد لإنهاء الحصار وتأمين التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبينه وبين العالم الخارجي، ومنع مشاركة الشركات الإسرائيلية من التربح من عملية إعادة الإعمار، وإحباط الأهداف الإسرائيلية الرامية لحصر دور السلطة في القطاع بدور الوكيل الأمني للاحتلال، ووجوب إدماج كل ذلك في سياق المعركة لإنهاء الاحتلال والتصدي لمحاولات فرض مشاريع الانفصال المشبوهة مثل "دولة غزة".

ويتضمن التقرير آليات وخطوات عملية لمعالجة الوضع في القطاع بما يخدم تحقيق المصالحة الوطنية، استنادا إلى ورقة "أفكار لمعالجة الوضع الكارثي الذي يعيشه قطاع غزة"، التي اقترحتها مجموعة من الشخصيات السياسية والاعتبارية في الضفة والقطاع، بناء على مبادرة من مركز مسارات.

(6) الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية لأبناء الشعب الفلسطيني في أراضي 48 في مواجهة سياسة التمييز العنصري، وكذلك دعم إنجاز تجربة تشكيل القائمة العربية المشتركة لانتخابات الكنيست وتطويرها باتجاه إعادة بناء وتوحيد المؤسسات الوطنية في الداخل، بدءا بلجنة المتابعة العليا للجماهير العربية.

إن معالجة أوضاع ومشكلات الفلسطينيين في أراضي 48 ليست شأنًا إسرائيليًا، كما لا ينبغي التعامل معهم بصفتهم مخزونًا احتياطيًا لدعم إستراتيجية فلسطينية تقودها منظمة التحرير دون أن يكونوا جزءًا أصيلاً في بلورتها وتنفيذها. لذلك، فإن تحقيق أهداف الفلسطينيين في أراضي 48 ينبغي أن يكون أحد المكونات الرئيسية للمشروع الوطني التحرري، وأن يكونوا شريكًا أساسيًا في إعادة بنائه، عبر إيجاد آليات تضمن تمثيلهم في عملية صنع القرار الوطني.

(7) حماية حقوق التجمعات الفلسطينية في الشتات وتوفير سبل الحماية لتجمعات اللاجئين في البلدان العربية التي تشهد نزاعات داخلية، وبما يساهم في تعزيز الهوية الوطنية وصون الحقوق المدنية والاجتماعية الفردية والجماعية لأبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا، وتعزيز وتطوير مشاركتهم في النضال الوطني والابتعاد عن التدخل في النزاعات الداخلية في الدول العربية وعن صراعات المحاور الإقليمية، مع عدم التدخل الخارجي في الشؤون الفلسطينية.

(8) العمل على تدويل قضية الأسرى في سجون الاحتلال، برفعها إلى مختلف المحافل الدولية بما يكفل وقف الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الأسرى، وإنهاء الاعتقال الإداري، والإفراج عن الأسيرات والأطفال، على طريق تحرير جميع الأسرى، وكذلك التمسك بإبرام صفقة مشرفة في أي عملية تبادل جديدة، تعطى فيها الأولوية للأسرى القدامى والأسيرات.

(9) العمل على استعادة مكانة القضية الفلسطينية على رأس سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل متغيرات عربية تدفع إلى تراجع الاهتمام بها، وتحرف الاهتمام نحو بناء محاور لا ترى في إسرائيل التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي وحقوق الشعب الفلسطيني، إلى جانب الإفادة من العمق الإسلامي للقضية الفلسطينية، وحشد المواقف الدولية الداعمة لعدالة الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني.

إن معادلة عدم التدخل في الشؤون العربية مقابل عدم تدخل الدول العربية في الشؤون الفلسطينية، وتبني سياسة "النأي بالنفس" عن التدخل في النزاعات العربية الداخلية، لا تعنيان الإحجام عن بلورة رؤية فلسطينية مشتركة تدعم مفهوم الدولة العربية السيادية التي تلتزم بقيم المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية وتحترم الإرادة الشعبية في كل من البلدان العربية، انسجاماً مع كون فلسطين جزءاً من النظام العربي وعضواً في جامعة الدول العربية، ومن حقها وواجبها الإسهام في تطوير هذا النظام العربي.

(10) إعادة بناء وتطوير الخطاب الفلسطيني لمواجهة الانزياح نحو مزيد من التطرف

والعنصرية في اتجاهات الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل، دون إهمال الاستفادة من مواقف القوى السياسية الإسرائيلية والمتضامنين اليهود مع حقوق الشعب الفلسطيني، مهما كان صوتها ضعيفاً أو هامشياً، بالانطلاق من التمسك بالحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وعدالة قضيته، والتفوق الأخلاقي لكفاحه التحرري، وتفعيل استخدام شتى الوسائل في العمل السياسي

والديبلوماسية والقانوني والإعلامي، لإيصال الخطاب الفلسطيني القائم على مبادئ الحق والعدالة والقيم الإنسانية والقانون الدولي، وتبيان الثمن الباهظ المترتب على السياسات التي تطبقها الحكومة الإسرائيلية، ليس فقط إلى المتضامنين اليهود في إسرائيل وخارجها، بل وإلى أوسع قطاعات الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل، وعلى مستوى العالم، لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

مهمات عاجلة

يؤكد التقرير على أن إنجاز مسارات العمل الوطني يتطلب توفير متطلبات رئيسية تشكل رافعة للعمل الوطني على مستوى تعزيز الوضع الفلسطيني الداخلي من جهة، وتفعيل الكفاح الفلسطيني بأشكاله المختلفة لإنهاء الاحتلال والاستيطان، من خلال الشروع بتنفيذ المهمات العاجلة الآتية:

(1) الدعوة إلى عقد اجتماع فوري للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكي يتحمل مسؤوليته وفق ما اتفق عليه في اتفاق القاهرة، وتذليل العقبات التي تعترض عقد الاجتماع في القاهرة، وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة مشكلة علاقات "حماس" مع مصر.

(2) تمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في تنفيذ مهاماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق اتفاق المصالحة دون أي تمييز، مع إعطاء الأولوية لدعم صمود الشعب الفلسطيني والقطاعات الأساسية، والنظر في تشكيل حكومة وفاق وطني حقيقية أو حكومة وحدة وطنية قادرة على القيام بدورها كاملاً.

(3) توفير مقومات الصمود والمقاومة للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، مع إعطاء الأولوية

لوضع خطة وطنية للتصدي لمخططات تهويد مدينة القدس، والتهجير القسري في محيط القدس والأغوار، وكذلك معالجة المشكلات الناجمة عن العدوان على قطاع غزة، والتعجيل بعملية إعادة الإعمار.

(4) توفير الدعم للحراك الشعبي المتصاعد في الضفة الغربية، ووضع خطة وطنية لتنظيم الفعل

الشعبي وقطع الطريق على أية محاولة للدفع باتجاه الفوضى والفلتان الأمني. وهو ما يقتضي التعامل وفق معادلة التجاور بين السلطة والمقاومة، من خلال تشكيل قيادة وطنية موحدة، أو هيئة شعبية، تقود وتنظم فعاليات المقاومة الشعبية.

(5) استكمال الانضمام إلى المعاهدات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والتقدم بملفات حول الانتهاكات

والجرائم الإسرائيلية إلى محكمة الجنايات الدولية، بما يوفر عامل ردع فعال للحكومة الإسرائيلية وقادة جيش الاحتلال.

(6) الشروع الفوري في حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى الفلسطينية وممثلو المجتمع المدني

والقطاع الخاص والمرأة والشباب لإقرار إستراتيجية وطنية موحدة على أساس تنفيذ اتفاق المصالحة، ومن أجل الاتفاق على ما يأتي:

- ركائز المصلحة الوطنية العليا (ميثاق وطني) التي تجمع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، وبما يلحظ الخصائص المميزة لكل تجمع.
- إعادة بناء الحركة الوطنية والمنظمة والتمثيل على أساس هذه الركائز.
- الاتفاق على برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة.
- وضع إستراتيجيات جديدة تستوعب التجارب السابقة وقادرة على تحقيق الأهداف الوطنية.

(7) وضع خطة وطنية تتضمن آليات ووسائل تحقيق أهداف مسارات العمل الوطني وتنفيذ المهمات العاجلة الواردة أعلاه. وفي حالة الإخفاق في ذلك، فإن جهداً ينبغي القيام به من قبل القوى السياسية والشخصيات المستقلة والمنظمات الأهلية ومراكز البحث والتفكير والشباب وغيرهم؛ من أجل التداعي لبحث توليد آليات للضغط والتأثير باتجاه إنهاء الانقسام، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتبني مسارات للعمل الوطني توفر متطلبات الوصول إلى نقطة تحول تخدم تقدم المشروع الوطني التحرري.